جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جهاز الاشراف والتقويم العلمي

دائرة ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي

قسم الاعتماد

المعايير الوطنية

لاعتماد برامج كليات القانون

المجلس الوطني لاعتماد برامج كليات القانون في العراق

الإصدار الأول 2024

المحتويات

تقديم 4

أعضاء المجلس الوطني لاعتماد برامج كليات القانون في العراق 6

الفصل الاول: معايير الاعتماد 7

المعيار الاول: التنظيم والإدارة 7

العنصر الاول: رؤية ورسالة وأهداف كلية القانون 7

العنصر الثاني:حوكمة كلية القانون 7

العنصر الثالث: عدم التميز وتكافؤ الفرص 9

العنصر الرابع: التنوع والشمول 9

العنصر الخامس: الخدمات الخاصة للطلبة المقبولين ذوي الهمم (ذوي الاحتياجات الخاصة) 9

المعيار الثاني: برنامج التعليم القانوني 10

العنصر الاول: أهداف برنامج التعليم القانوني 10

العنصر الثاني: مخرجات التعلم 11

العنصر الثالث: المنهج الدراسي 11

العنصر الرابع: الارشاد و الدعم الاكاديمي 12

العنصر الخامس: تقييم الطلبة 12

العنصر السادس: ضمان جودة البرنامج 13

المعيار الثالث: أعضاء الهيئة التدريسية 15

العنصر الاول: أعضاء هيئة التدريس وكفايتهم 15

العنصر الثاني: الدور التعليمي لأعضاء هيئة التدريس 16

العنصر الثالث: مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس 16

العنصر الرابع: البيئة المهنية 17

المعيار الرابع: القبول و خدمات الطلبة 18

العنصر الاول: القبول 18

العنصر الثاني: مؤهلات القبول 19

العنصر الثالث: الافصاحات المطلوبة 19

العنصر الرابع: شكاوى الطلبة التي تنطوي على الامتثال للمعايير 20

المعيار الخامس: المكتبات و موارد المعلومات 21

العنصر الاول: الادارة 21
العنصر الثاني: الخدمات 22
المعيار السادس: المرافق ومصادر التمويل والتجهيزات 23
العنصر الاول: الموارد المادية 23
العنصر الثاني: الموارد المالية 24
الفصل الثاني: تقرير التقييم الذاتي.....26
تقديم.....26
تنظيم تقرير التقييم الذاتي 26
1. صفحة العنوان: 27
2. جدول المحتويات: 27
3. بيانات وصفية عن الكلية، وتتضمن: 27
4. معايير الاعتماد لبرامج تعليم القانون: 27
5. تحليل نقاط القوة والضعف وفقا للمعايير الاعتماد البرامجي لكليات القانون 28
6. جدول استيفاء المواصفات:..... 28
7. خطة التحسين والتطوير:..... 29
8. ملاحظات عامة 29

تقديم

بدأ العراق منذ فجر التاريخ في نحت هويته الحضارية، حيث سعى سكانه الى ضرورة توثيق المعرفة وتبادلها، فتم اختراع الكتابة في بلاد مابين النهرين بفضل السومريين، والتي كان لها التأثير العظيم على التقدم الثقافي والاقتصادي. وكذلك فالعراق هو أصل القوانين ومنبعها وسيدها والعراق هو من علم الدنيا الشرائع التي ساهمت بشكل كبير في تشكيل مسار الحضارة الإنسانية مثل شريعتي أور-نمو وحمورابي.

ومن أجل ربط الحاضر بالماضي، أمست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق تعتمد على استراتيجيات متعددة لتعزيز سمعة مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية على الصعيدين المحلي والعالمي. فعملت الوزارة على تحقيق ذلك من خلال تنفيذ عدة إجراءات، ومن بين هذه الإجراءات يتميز تشكيل مجالس الاعتماد البرامجية والمؤسسية كأحد الوسائل البارزة. اذ تأتي هذه المجالس كآلية حيوية للارتقاء بجودة التعليم وضمان تحقيق معايير جودة عالية في المؤسسات التعليمية. ومن بين تلك المجالس، يبرز المجلس الوطني لاعتماد كليات القانون في العراق كمثال مميز. اذ يقوم هذا المجلس بتقييم واعتماد البرامج الأكاديمية في مجال القانون، ويسهم بشكل فعّال في تعزيز التميز والجودة في هذا الميدان التعليمي.

شرع المجلس الوطني لاعتماد كليات القانون، والذي عرف باسم (مجلس تحسين جودة التعليم لكليات القانون) بالعمل الفعلي في 25 اذار 2019، وكان مختصًا بإعداد برامج الاعتماد لكليات[1] القانون، ويرتبط بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ جهاز الاشراف والتقويم العلمي. ثم تم تغيير اسم المجلس ليصبح "المجلس الوطني لاعتماد كليات القانون في العراق" بعد إطلاق المعايير بشكل رسمي في عام 2024.

ان رؤية المجلس تسعى الى التميز في ضمان جودة التعليم القانوني لتؤدي دورها في جعل مخرجات كليات القانون تؤدي دورا فاعلا في نشر سيادة القانون باعتبار إن المهن لهذه المخرجات تمثل اللاعبين الأساسيين في فرض سيادة القانون في ميادين الدولة المختلفة، كالقضاة والمحامين والحقوقيين وغيرهم. والمهمة الجوهرية للمجلس تتمثل بالمساهمة الفاعلة في وضع الأسس والقواعد الكفيلة بتعزيز وتطوير التعليم القانوني في العراق من خلال بوابة الاعتماد البرامجي. لذا يهدف المجلس إلى تعزيز الجودة، وتنمية المهارات في التعليم القانوني في العراق، والاستشارة والمساعدة الاكاديمية في تطوير التعليم القانوني والنهوض به في العراق، وكذلك التواصل مع المؤسسات القانونية الاكاديمية والمهنية فيما يتعلق بالأنشطة والتعاون والعمل المشترك، وتوقع البيئة القانونية المتغيرة والاحتياجات المستقبلية للمخرجات القانونية والاستعداد لها.

[1] تسري هذه المعايير على كليات واقسام القانون في الجامعات والكليات والمعاهد الحكومية والاهلية

وقد تم دراسة عدد من معايير الاعتماد العالمية المختلفة ومنها معايير نقابة المحامين الأمريكية للموافقة على كليات الحقوق (ABA Standards for Approval of Law Schools)، وعمل المجلس على أن تكون المعايير الوطنية المعتمدة بنسبة تطابق تزيد على (80%) من المعايير اعلاه مع تكييفها بما يتوائم والبيئة التعليمية الجامعية العراقية. ووزعت المعايير والعناصر والمؤشرات كما موضح في الجدول ادناه:

ت	المعيار	عدد العناصر	عدد المؤشرات
1	التنظيم والإدارة	5	20
2	برنامج التعليم القانوني	6	35
3	أعضاء الهيئة التدريسية	4	22
4	القبول و خدمات الطلبة	4	20
5	المكتبات و موارد المعلومات	2	16
6	المرافق ومصادر التمويل والتجهيزات :	2	15

والله ولي التوفيق والسداد

الأستاذ الدكتور

نظام جبار طالب

رئيس المجلس الوطني لاعتماد

برامج كليات القانون في العراق

أعضاء المجلس الوطني لاعتماد برامج كليات القانون في العراق

ت	الاسم	المنصب وجهة الانتساب	الصفة
1	أ.د. نظام جبار طالب	عميد كلية القانون- جامعة القادسية	رئيسا
2	أ.د. بأن صلاح عبد القادر	كلية القانون - جامعة بغداد	نائبا
3	أ.د. حيدر ادهم عبد الهادي	كلية الحقوق - جامعة النهرين	عضوا
4	أ.د. أحمد خلف حسين الدخيل	كلية الحقوق - جامعة تكريت	عضوا
5	أ.د. عقيل فاضل محمد	عميد كلية القانون- جامعة البصرة	عضوا
6	أ.د. بشير جمعة عبد الجبار	كلية القانون- الجامعة العراقية	عضوا
7	أ.د. خالد خضير دحام	معاون العميد للشؤون العلمية / معهد العلمين للدراسات العليا	عضوا
8	أ.م.د. محمد حميد عبد	عميد كلية القانون - الجامعة العراقية	عضوا
9	أ.م.د. علي غني عباس	عميد كلية القانون- جامعة المشرق	عضوا
10	أ.م.د. خنساء محمد جاسم	عميد كلية القانون- الجامعة الامريكية/بغداد	عضوا
11	أ.م.د. مراد صائب محمود	عميد كلية القانون والعلوم السياسية- - جامعة كركوك	عضوا
12	أ.م.د وسام محمد خليفة	رئيس قسم القانون- كلية الإمام الأعظم	عضوا
13	أ.م.د. رعد هاشم امين	رئيس قسم القانون الخاص في كلية الحقوق - جامعة النهرين	عضوا
14	أ.د. علاء عبد الحسن جابر	عميد كلية القانون- جامعة البيان	عضوا ومقررا
15	د. أحمد لؤي	قسم الاعتماد/ جهاز الاشراف والتقويم العلمي	عضوا

الفصل الاول: معايير الاعتماد

المعيار الاول: التنظيم والإدارة

العنصر الاول: رؤية ورسالة وأهداف كلية القانون

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	للبرنامج رؤية ورسالة و أهداف يتم نشرها و تحديثها بشكل دوري				
2	يرتبط توجه رسالة البرنامج و اهدافه بجميع عملياته و أنشطته، مثل التخطيط واتخاذ القرارات وتخصيص الموارد وتطوير الخطة الدراسية				
3	ترتبط اهداف البرنامج واحتياجات تنفيذه بخطط تشغيلية مناسبة ومتسقة مع خطط الكلية				
4	يتابع المشرفون على البرنامج تحديد اهدافه من خلال مؤشرات اداء محددة، ويتخذون الاجراءات اللازمة لتحسينها				
5	يتم مراجعة رسالة البرنامج و اهدافه بشكل دوري ، بالاعتماد على مشاركة المستفيدين، ويتم تطويرها استنادا الى ذلك				

العنصر الثاني:حوكمة كلية القانون

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	مجلس الكلية واللجان العلمية تكون مسؤولة عن تنفيذ وادارة برنامج التعليم القانوني لكلية القانون بما في ذلك المناهج الدراسية و طرائق التدريس والتقييم وسياسات واجراءات القبول والمعايير الاكاديمية.				
2	تتولى عمادة الكلية مسؤولية اختيار أعضاء هيئة التدريس والاحتفاظ بهم وترقيتهم وتثبيتهم.				
3	يتولى مجلس الكلية تحديد السياسة التعليمية.				
4	توافر سياسة تعليمية متوافقة مع المعايير الوطنية.				
5	تعتمد كلية القانون المعايير الأكاديمية السليمة ونشرها والالتزام بها، بما في ذلك تلك الخاصة بالحضور المنتظم للمحاضرات، وحسن السيرة والسلوك ، والنزاهة الأكاديمية ، ومتطلبات				

	التخرج، والفصل من الدراسة.				
6	يوجد موقع الكتروني للكلية يتضمن المعلومات التالية: (1) بيانات القبول ؛ (2) الرسوم الدراسية وتكاليف المعيشة والمساعدات المالية ؛ (3) المنح الدراسية المشروطة ؛ (4) بيانات التسجيل، بما في ذلك التسجيل الأكاديمي الجديد والنقل؛ (5) عدد أعضاء هيئة التدريس المتفرغين وغير المتفرغين وأمناء المكتبات المحترفين والإداريين؛ (6) أحجام الصفوف الدراسية لمقررات السنة الأولى والصفوف العليا؛ عدد الندوات والمناهج الدراسية المتاحة; (7) نتائج التوظيف.				
7	تنشر الكلية على موقعها الالكتروني ، بطريقة مقروءة وشاملة ، عن المعلومات التالية على أساس حالي: (1) وصف البرنامج الاكاديمي والتقويم الأكاديمي والمتطلبات الأكاديمية ؛ و (2) السياسات المتعلقة بمعادلة الوحدات (المقاصة العلمية) الدراسية المكتسبة في مؤسسة أخرى للتعليم العالي. يجب أن تتضمن سياسات معادلة الوحدات الدراسية في كلية القانون.				
8	تحتفظ كلية القانون بمكتبة قانونية تقوم بما يلي: (1) توفر الدعم من خلال الخبرة والموارد والخدمات الكافية لتمكين كلية القانون من تنفيذ برنامجها للتعليم القانوني، وإنجاز مهمتها، ودعم المنح الدراسية والبحوث؛ (2) تطور وتحافظ على علاقة مباشرة ومستنيرة ومتجاوبة مع أعضاء هيئة التدريس و الطلبة وإدارة الكلية ؛ (3) العمل مع عمادة الكلية، والمشاركة في عملية تخطيط وتقييم منتظمة، بما في ذلك تقييم فعالية المكتبة في تحقيق رسالتها وتحقيق أهدافها المحددة؛ و (4) متابعة التطورات التكنولوجية وغيرها من التطورات التي تؤثر على دعم المكتبة لبرنامج التعليم القانوني في الكلية و تطبيقها.				
9	توفر الكلية على أساس ثابت موارد مالية كافية لمكتبة القانون لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها في دعم الكلية وتحقيق أهدافها المحددة.				

العنصر الثالث: عدم التمييز وتكافؤ الفرص

	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	عدم التمييز وتكافؤ الفرص في التعليم القانوني، المساواة في التعليم، وقبول الطلبة يتم على أساس مبادئ الكلية الراسخة القائمة على تكافؤ الفرص وعدم التمييز على أساس العرق واللون والدين والأصل القومي والجنس				

العنصر الرابع: التنوع والشمول

	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	الالتزام بالتنوع والشمول من خلال توفير الفرص للدراسة القانون والتهيئة لممارسة المهن القانونية للفئات كافة ، سيما الأقليات العرقية والإثنية، والالتزام بوجود هيئة طلابية متنوعة فيما يتعلق بالجنس والعرق والدين				
2	وجود هيئة طلابية متنوعة الفئات من ناحية العرق و الجنس و الدين				
3	على كلية القانون الالتزام بالتنوع والشمول من خلال وجود أعضاء هيئة تدريس وموظفين متنوعين فيما يتعلق بالجنس والعرق والدين.				

العنصر الخامس: الخدمات الخاصة للطلبة المقبولين ذوي الهمم (ذوي الاحتياجات الخاصة)

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	يتطلب ضمان تكافؤ الفرص للأفراد المقبولين ذوي الإعاقة (ذوي الهمم) من الكلية تزويد هؤلاء الطلبة بتسهيلات معقولة تتفق مع القانون المعمول به ، على النحو الذي يقتضيه المعيار.				
2	تتبني كلية القانون السياسات والإجراءات المكتوبة لتقييم و التعامل مع طلبات الخدمات الخاصة المقدمة من الطلبة المقبولين ذوي الإعاقة (ذوي الهمم) وتقوم بأعتمادها ونشرها.				

الادلة المطلوبة:

1. **أدلة العنصر الأول : رؤية ورسالة وأهداف كلية القانون : مثل**
   - محاضر موثقة بكتب رسمية ومعلنة ومحدثة للرؤيا و الرسالة و الأهداف، توضح الرؤية والرسالة الطويلة المدى والأهداف الاستراتيجية للكلية، مع إقرار ومصادقة مجلس الكلية عليها (وينبغي ان تكون مشتقة من اهداف ورسالة ورؤية الجامعة لكن ضمن اطار التخصص).
   - سجلات لعمليات التقييم الداخلي والخارجي للكلية وكيفية تحسين العمليات بناءً على النتائج.
2. **أدلة العنصر الثاني: حوكمة كلية القانون : مثل**
   - وجود أوامر إدارية تبين الهيكلية التنظيمية للكلية وتحدد الصلاحيات وتوزع المسؤوليات، بما في ذلك هياكل مجالس القرار واقسامها، واللجان، وادلة تؤكد شمولية الموقع الالكتروني للهيكل التنظيمي للكلية.
   - السياسة التعليمية ووصف البرنامج ان تكون موثقة ومعلنة على موقع الكلية.
   - الوثائق الرسمية التي تؤيد المشاركة في صنع القرار والية اتخاذه وتقييم مستوى الرضا.
   - أوامر إدارية ومحاضر مصدقة من مجلس الكلية تبين سياسات الأخلاقيات ومكافحة الفساد التي تلتزم بها الكلية.
3. **أدلة العنصر الثالث: عدم التمييز وتكافؤ الفرص: مثل**
   - السجلات الموثقة اصوليا لوثائق التسجيل والتعيين والمعلومات المعتمدة ورقيا او الكترونيا والتي توضح السياسات والإجراءات التي تضمن عدم التمييز في قبول ومعاملة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين بناءً على الجنس، العرق، الدين، أو أي ميزة أخرى.
4. **أدلة العنصر الرابع: التنوع والشمول: مثل**
   - الأوامر الإدارية للتسجيل و القبول والتعيين، لقوائم الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين لتعزيز التنوع في مجتمع الكلية وتوفير بيئة شمولية للطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس.
5. **أدلة العنصر الخامس :الخدمات الخاصة للطلبة المقبولين ذوي الهمم: مثل**
   - سياسات وخدمات تبين كيفية دعم وتلبية احتياجات الطلاب ذوي الهمم، مثل خدمات الدعم الأكاديمي وتوفير وسائل الوصول والوقوف الخاصة، حمامات خاصة، مساند ، تدريج خاص في السلالم.

المعيار الثاني: برنامج التعليم القانوني

العنصر الاول: أهداف برنامج التعليم القانوني

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	تحافظ كلية القانون على برنامج متطور للتعليم القانوني يعد طلابها للقبول بعد التخرج والمشاركة الفعالة والأخلاقية والمسؤولة كأعضاء في مهنة المحاماة.				
2	تقوم كلية القانون بإنشاء ونشر نتائج التعلم.				
3	تحديد الاهداف التعليمية لبرنامج التعليم القانوني والمهارات والمعرفة التي يهدف لتطويرها لدى الطلاب، على ان تكون هذه الاهداف محددة و قابلة للقياس و متوافقة مع متطلبات سوق العمل و احتياجات المجتمع.				

العنصر الثاني: مخرجات التعلم

على كلية القانون تحديد نتائج التعلم التي يجب أن تشمل ، على الأقل ، الكفاءة في الامور التالية:

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	معرفة القانون الموضوعي والقانون الإجرائي وفهمه.				
2	التحليل والاستدلال القانونيان، والبحث القانوني، وحل المشاكل، والتخاطب الكتابي والشفوي في السياق القانوني.				
3	ممارسة المسؤوليات المهنية والأخلاقية السليمة تجاه العملاء والنظام القانوني.				
4	المهارات المهنية الأخرى اللازمة للمشاركة الكفؤة والأخلاقية كعضو في مهنة المحاماة.				
5	يحدد البرنامج بدقة مخرجات التعلم المستهدفة، و بما يتوافق مع رسالته ويتناسب مع خصائص الخريجين، ويتم اعتمادها واعلانها، ويتم مراجعتها بشكل دوري.				
6	تتوافق مخرجات التعلم مع المعايير التخصصية ومتطلبات سوق العمل. تهدف هذه المخرجات الى تمكين الخريجين من اكتساب المؤهلات القانونية اللازمة للعمل في البيئة المحلية.				
7	يتبع البرنامج اليات و ادوات مناسبة لقياس نواتج التعلم والتحقق من استيفائها وفقا لمستويات اداء و خطط تقييم محددة.				

العنصر الثالث: المنهج الدراسي

تقوم كلية القانون بتقديم منهجا يتطلب من كل طالب إكمال ما يلي على الأقل و بشكل مرضٍ

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	مقرر تعليمي واحد لا يقل عن ساعتين معتمدتين في المسؤولية المهنية يتضمن تعليمات جوهرية في قواعد السلوك المهني وقيم ومسؤوليات مهنة المحاماة وأعضائها.				
2	الخبرة الكتابية في اعداد التقارير القانونية وتليها خبرات كتابية لاعداد اللوائح والعرائض، وكلاهما تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس.				
3	دروس عملية على مدى سنوات الدراسة على شكل محاكم افتراضية محاكاة أو عيادة قانونية.				
4	توفر كلية القانون فرصا كبيرة للطلاب من أجل				

	العيادات القانونية.				
5	مشاركة الطلبة في الخدمات القانونية المجانية ، بما في ذلك أنشطة الخدمة العامة المتعلقة بالقانون.				
6	تهدف الخطة الدراسية الى تحقيق اهداف برنامج التعلم القانوني و تطوير نتائجه التعليمية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، ويتم مراجعة المنهاج الدراسي بشكل دوري لضمان تحقيق التطورات الحديثة.				
7	ان تضمن الخطة الدراسية التوازن بين المتطلبات العامة ومتطلبات التخصص و تجمع بين النواحي النظرية و التطبيقية.				
8	مراعاة استخدام المنهجيات البحثية الحديثة في مجال البحث القانوني.				
9	تعزيز الدراسة التطبيقية و التحليلية و النقدية، فضلا عن المقارنة وفقا للمعايير العالمية المناظرة للبحث القانوني.				
10	تضمين مقرر تعليمي واحد لدراسة القوانين المقارنة بما يشمل المناهج القانونية الانكلوسكسونية واللاتينية و الجرمانية و الصينية.				
11	يتم التركيز على فعاليات التدريب الصيفي والعيادات القانونية والمحاكم الافتراضية، وضمان الالتزام بها و الاشراف عليها كدروس ميدانية، كما يتم مراقبة الالتزام بالمهام الموكلة لأعضاء الهيئة التدريسية وفقا لآليات محددة.				

العنصر الرابع: الارشاد و الدعم الاكاديمي

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	تقديم جلسات توجيه دورية للطلاب للتحدث حول اختيار المسار الأكاديمي، وفهم الفرص المهنية، وتحديد أهداف الدراسة.				
2	تقديم جلسات توجيه وظيفي بتوفير الدعم في اتخاذ القرارات المتعلقة بمسارات مهنية مستقبلية والاستعداد للتوظيف				

العنصر الخامس: تقييم الطلبة

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	تستخدم كلية القانون طرق التقييم التدريجي عبر المراحل الدراسية والختامي في مناهجها الدراسية لقياس وتحسين تعلم الطلبة وتقديم				

	ملاحظات ذات مغزى للطلاب				
2	تقديم اختبارات وامتحانات منتظمة لقياس فهم الطلاب للمواضيع والمفاهيم القانونية				
3	تقييم المشاركة الفعّالة في الفصول الدراسية، والنقاشات الجماعية، وورش العمل وأثناء تدريبهم العملي في المحكمة أو المحكمة الافتراضية او العيادة القانونية				
4	استخدام تقنيات التقييم الابتكارية للمشاريع الرائدة المقدمة من الطلبة ضمن منافسات ومسابقات علمية.				

العنصر السادس: ضمان جودة البرنامج

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	وجود سياسة واضحة وموثقة لضمان جودة برنامج التعليم القانوني في الكلية ، وتحدد هذه السياسة المسؤوليات والاجراءات المتبعة لضمان التقييم والتحسين المستمر للبرنامج.				
2	وضوح المعايير و المقاييس التي يتم استخدامها لتقييم جودة برنامج التعليم القانوني، على ان تكون هذه المعايير محددة ومتوافقة مع متطلبات وتوجهات النقابات و متطلبات سوق العمل.				
3	يقوم البرنامج بتحليل مؤشرات الاداء الرئيسة و بيانات التقويم سنويا ويستفاد منها في عمليات التخطيط و التطوير و اتخاذ القرارات.				
4	وجود اليات داخلية لضمان جودة برنامج التعليم القانوني، مثل عمليات التقييم الذاتي والمراجعة الداخلية وتحليل البيانات و تقييم الاداء.				
5	وجود عملية دورية لمراجعة مناهج و موارد برنامج التعليم القانوني، يتم تقييم التحديثات المستمرة للمناهج وموارد التعليم للتأكد من مواكبتها للتطورات القانونية واحتياجات سوق العمل.				
6	تشارك هيئة التدريس و الموظفون و الطلبة في عمليات التخطيط وضمان الجودة وصنع القرار.				
7	مشاركة اصحاب المصلحة: اجراء استطلاعات واستشارات لأصحاب المصلحة المختلفين، مثل القضاة ونقابة المحامين وخريجي البرنامج، للحصول على آراءهم حول جودة برنامج التعليم القانوني و تحسينه.				
8	ان يضم البرنامج العدد الكافي من اعضاء هيئة التدريس وبألقاب علمية عالية ومن كليات قانون مختلفة لدعم التدريس المقارن و في				

	جميع المراحل الدراسية، وتطبق اليات صارمة للتحقق من هذا الامر.				

الادلة المطلوبة:

1. **أدلة العنصر الأول: أهداف برنامج التعليم القانوني: مثل**
   - الأوامر الإدارية او محاضر مجلس الكلية التي تحدد بوضوح أهداف برنامج التعليم القانوني, والتي ينبغي أن تكون محددة وقابلة للقياس ومتوافقة مع متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع.
   - إثبات وفقا للالية أعلاه للتحديث ومراجعة الأهداف بشكل دوري لضمان توافقها مع التطورات في مجال القانون واحتياجات السوق.
2. **أدلة العنصر الثاني: مخرجات التعلم : مثل**
   - أعداد التقييم الذاتي
   - استبينات ومخاطبات موثقة للتواصل مع أصحاب العمل لتحديد مقدار التوافق بين مخرجات التعلم واحتياجات سوق العمل.
   - نتائج اختبارات السمعة الاكاديمية التي تظهر راي أصحاب المصلحة في مخرجات التعلم والتوافق مع المعايير الأكاديمية.
   - الأوامر الإدارية او محاضر مجلس الكلية التي تبين كيفية تحقيق الشفافية والإفصاح حول مخرجات التعلم ونتائج التقييم.
3. **أدلة العنصر الثالث: المنهج الدراسي:مثل**
   - الأوامر الإدارية او محاضر مجلس الكلية التي توضح المقررات والدورات الدراسية النظرية والعملية وتحقيق التوازن، بما في ذلك المقرر الذي يتعلق بالسلوك المهني وقيم ومسؤوليات مهنة المحاماة.
   - الأوامر الإدارية او المحاضر الموثقة التي تثبت مشاركة الطلاب في اعداد التقارير القانونية، واللوائح، والعرائض، وتنظيم المحاكم الافتراضية أو العيادات القانونية تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس ، بما في ذلك الأنشطة الخدمية المجتمعية.
   - المحاضر وكافة الأوامر الإدارية التي تبين رصد وإشراف فعاليات التدريب الصيفي والعيادات القانونية للتأكد من الالتزام بها.
4. **أدلة العنصرالرابع: الإرشاد والدعم الأكاديمي: مثل**
   - الأوامر الإدارية او محاضر مجلس الكلية التي تبين وجود برامج محددة للإرشاد الأكاديمي تشمل جلسات دورية للطلاب لمناقشة اختيار المسار الأكاديمي وفهم الفرص المهنية التي تساعد الطلاب في اتخاذ قرارات مستقبلية بشأن مساراتهم المهنية.
   - محاضر لمجلس الكلية التي تبين تقييم فعالية برامج الإرشاد والدعم الأكاديمي ومدى تحقيقها لأهدافها.
5. **أدلة العنصر الخامس: تقييم الطلبة: مثل**
   - الأوامر الإدارية او محاضر مجلس الكلية التي توضح الطرق المستخدمة لتقييم الطلاب عبر المراحل الدراسية، بما في ذلك كيفية تقييم المشاركة الفعّالة في الفصول الدراسية، والنقاشات الجماعية، وورش العمل، والتدريب الصيفي أو المحكمة الافتراضية أو العيادة القانونية.
   - الأوامر الإدارية او محاضر مجلس الكلية التي تظهر كيفية استخدام تقنيات التقييم الابتكارية لتقييم المشاريع الرائدة المقدمة من الطلاب ضمن منافسات ومسابقات علمية.
   - محاضر لمجلس الكلية التي تبين فعالية برامج تقييم الطلبة وتحديثه دوريا.
6. **أدلة العنصر السادس: ضمان جودة البرنامج: مثل**
   - وثائق معززة باوامر إدارية ومحاضر مجلس الكلية توضح كيفية ضمان جودة البرنامج وتحديد معايير ومقاييس الجودة مثل عمليات التقييم الذاتي والمراجعة الداخلية وتحليل البيانات وتقييم الأداء، مع التأكيد على وضوح هذه المعايير وتوافقها مع متطلبات النقابات واحتياجات سوق العمل، وذلك من خلال عمليات التقييم الداخلي والخارجي.
   - وثائق معززة باوامر إدارية ومحاضر مجلس الكلية تبين كيف قام البرنامج بتحليل احتياجات سوق العمل لضمان تحديث المناهج وتوفير التدريب العملي المناسب.

- محاضر موثقة ومعززة باوامر ادارية للاستطلاعات والاستشارات التي تُجرى لأصحاب المصلحة المختلفين، مثل القضاة ونقابة المحامين وخريجي البرنامج، للحصول على آراءهم حول جودة برنامج التعليم القانوني وتحسينه.

المعيار الثالث: أعضاء الهيئة التدريسية

العنصر الاول: أعضاء هيئة التدريس وكفايتهم

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	لدى كلية القانون هيئة تدريس تمكن مؤهلاتها وخبرتها الكلية من العمل وفقا للمعايير وتنفيذ برنامج التعليم القانوني الخاص بها بما يتناسب و اعداد الطلبة.				
2	تمتلك الهيئة التدريسية درجة عالية من الكفاءة ، كما يتضح من المؤهل الأكاديمي، والخبرة في التدريس أو الممارسة، وفعالية التدريس، والمنح الدراسية.				
3	تشمل هيئة التدريس اعضاء مهنيين ذوي خبرة و مهارة عملية في مجال البرنامج، بما في ذلك القضاة المتقاعدين و المحامين.				
4	تشارك هيئة التدريس ايضا في انشطة العيادة القانونية والشراكة المجتمعية، وتعتبر مشاركتهم في هذه الانشطة اخد معايير تقييم ادائهم.				
5	يشارك اعضاء هيئة التدريس بفاعلية في الانشطة الاكاديمية والبحثية والانتاج العلمي، وتعد مشاركتهم في هذه الانشطة احد معايير تقييم ادائهم.				
6	يتم تقييم اداء هيئة التدريس بأنتظام وفقا لمعايير محددة و معلنة، و تُقدم لهم التغذية الراجعة، و يستفاد من النتائج لتحسين الاداء.				
7	يتلقى اعضاء هيئة التدريس برامج في التطوير المهني و الاكاديمي وفقا لخطة تلبي احتياجاتهم و تسهم في تطوير ادائهم.				
8	يتيح البرنامج تبادل الافكار وتقييم عملية التدريس الفعالة في كلية القانون ويتم ذلك بشكل دوري، ويشارك القضاة والمحامين والحقوقيين في هذه النقاشات.				
9	تتوافر لدى كلية القانون سياسة ثابتة و معلنة تتعلق بالحرية الاكاديمية و حرية النقد للبرنامج، و تشمل التقييم السنوي الالكتروني لأدارة الكلية العليا و الكادر التدريسي.				
10	يتضمن البرنامج اليات لاختيار وتكريم الاستاذ المتميز وفقا لمعايير محددة مسبقا و تشمل جميع النشاطات التي يقوم بها خلال العام				

	الدراسي.				

العنصر الثاني: الدور التعليمي لأعضاء هيئة التدريس

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	تكفل كلية القانون التدريس الفعال القائم على الاسس النظرية والعملية المتطورة وبمشاركة من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس				

العنصر الثالث: مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	تقوم كلية القانون بإعتماد السياسات المكتوبة ونشرها والالتزام بها فيما يتعلق بمسؤوليات أعضاء هيئة التدريس، وينبغي أن تتطلب السياسات أيفاء هيئة التدريس المتفرغة بهذه المسؤوليات الأساسية كهيئة تعليمية مسؤولة عن تنفيذ البرنامج.				
2	التدريس، والتحضير للفصول الدراسية، والتواجد للتشاور مع الطلبة حول تلك الفصول، وتقييم أداء الطلبة في تلك الفصول، والبقاء على اطلاع دائم بالمواد التي يتم تدريسها.				
3	المشاركة في الإرشاد الأكاديمي، وخلق جو يمكن للطلبة وأعضاء هيئة التدريس التعبير عن الآراء وتبادل الأفكار، وتقييم تعلم الطلبة في الكلية.				
4	اشراك أعضاء هيئة التدريس في المنح الدراسية، على النحو المخطط لتطوير هيئة التدريس.				
5	خدمة الكلية والمجتمع الجامعي، بما في ذلك المشاركة في إدارة الكلية، وتطوير المناهج الدراسية، والمسؤوليات المؤسسية الأخرى الموضحة في المعايير.				
6	خدمة المهنة، بما في ذلك العمل مع القضاة والمحامين الممارسين لتحسين المهنة.				
7	خدمة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في الأنشطة المجانية.				
8	تقوم كلية القانون بتقيم دوري لمدى اضطلاع أعضاء هيئة التدريس بمسؤولياتها الأساسية بموجب سياسات الكلية ومساهمات كل عضو هيئة تدريس متفرغ للوفاء بالمسؤوليات الأساسية لأعضاء هيئة التدريس.				

العنصر الرابع: البيئة المهنية

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	لدى كلية القانون سياسة ثابتة ومعلنة فيما يتعلق بالحرية والمشاركة الأكاديمية.				
2	توفر كلية القانون لأعضاء هيئة التدريس شكلا من أشكال الاستقرار الوظيفي سواء التعيين او العقود لفترات زمنية معقولة. ومع ذلك، لا يمنع هذا المعيار عددا محدودا من التعيينات الثابتة قصيرة الأجل في برنامج عملي محدود المدة.				
3	تعزز كلية القانون تكافؤ الفرص والمنافسة بين أعضاء هيئة التدريس والموظفين والحفاظ عليه، والتمييز يكون على أساس المنافسة وجودة النتاج العلمي والمعرفي.				

الادلة المطلوبة:

1. **أدلة العنصر الأول: أعضاء هيئة التدريس وكفايتهم: مثل**
   - أوامر ادارية تثبت مؤهلات أعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك شهادتهم العليا والتخصصات القانونية والخبرة في التدريس او ممارسة المهنة والسمعة الاكاديمية للجامعات المانحة للشهادة وتنوعها.
   - أوامر ادارية تثبت مشاركة أعضاء هيئة التدريس في البحث العلمي والعملي كالعيادات القانونية والشراكة المجتمعية، مع تأكيد أن هذه المشاركة تُعتبر عاملاً في تقييم أدائهم.
   - إجراءات موثقة توضح كيفية تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بانتظام وفقًا لمعايير محددة ومعلنة، مع توفير التغذية الراجعة.
   - أوامر ادارية ومحاضر مجلس الكلية تثبت برامج التطوير المهني والأكاديمي التي يلتحق بها أعضاء هيئة التدريس والتي تسهم في تحسين أدائهم.
   - أوامر ادارية تثبت الآليات المتبعة لاختيار وتكريم الأستاذ المتميز، بما في ذلك المعايير المحددة لتحديد الاستحقاق والتكريم.
2. **أدلة العنصر الثاني: الدور التعليمي لأعضاء هيئة التدريس: مثل**
   - أوامر إدارية ومحاضر موثقة لمجالس الأقسام او الكلية تحدد المناهج والمحتوى الدراسي الذي يقدمه أعضاء هيئة التدريس تثبت استيفاء الأسس النظرية والعملية وتحديثها والقدرة على ايصالها للطلبة من قبل هيئة تدريسية متكاملة لعدد ومدربة.
3. **أدلة العنصر الثالث: مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس: مثل**
   - أوامر إدارية او محاضر موثقة للجان العلمية او مجالس الأقسام او الكلية التي تحدد مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس، وتبين الية الالتزام بها.
   - أوامر إدارية تظهر مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الإرشاد الأكاديمي، وخلق جو ملائم لتبادل الأفكار وتقييم تعلم الطلاب.
   - أوامر إدارية تُظهر مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إدارة الكلية، وتطوير المناهج الدراسية، والمسؤوليات المؤسسية الأخرى المحددة في المعايير كالمشاركة في الأنشطة المجتمعية والخدمات المجانية والمشركة في تحسين المهنة من خلال التعاون مع القضاة والمحامين.
4. **أدلة العنصر الرابع: البيئة المهنية: مثل**
   - نسخة من الأوامر الإدارية للسياسة الثابتة والمعلنة للكلية بخصوص الحرية الأكاديمية وتعزيز المشاركة الأكاديمية.
   - أوامر إدارية توضح السياسات والإجراءات المتبعة لتوفير استقرار وظيفي لأعضاء هيئة التدريس، سواء كان ذلك من خلال التعيينات الدائمة أو العقود لفترات زمنية معقولة.

- أوامر إدارية تظهر جهود الكلية في تعزيز تكافؤ الفرص والمنافسة بين أعضاء هيئة التدريس والموظفين، وكيفية الحفاظ على ذلك، وكذلك كيف يتم تحفيز التمييز بناءً على المنافسة وجودة الإنتاج العلمي والمعرفي.

المعيار الرابع: القبول و خدمات الطلبة

العنصر الاول: القبول

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	توجد سياسة قبول واضحة ومعلنة تتوافق مع اهداف التعليم القانوني، وعلى كلية القانون اعتماد ونشر والالتزام بسياسات وممارسات القبول السليمة بما يتفق مع المعايير ومهمتها وأهداف برنامج التعليم القانوني الخاص بها.				
2	يتم تطبيق البرنامج مع معايير و شروط معتمدة و معلنة لقبول الطلاب و تسجيلهم و تخرجهم، فضلا عن الانتقال الى البرنامج ومعادلة المعرفة السابقة للطلاب، بما يتناسب مع طبيعة البرنامج.				
3	يقدم البرنامج للطلاب المعلومات الاساسية مثل متطلبات الدراسة والخدمات المتاحة والرسوم الدراسية (بالنسبة للدراسة الموازية او المسائية) و سياسات استرداد الرسوم الدراسية.				
4	يوفر البرنامج خدمات فعالة للارشاد و التوجيه الاكاديمي والمهني والنفسي والاجتماعي لطلاب البرنامج، و ذلك من خلال فريق مؤهل و كافٍ.				
5	تطبق اليات مناسبة لتحديد الطلاب الموهوبين و المبدعين و المتفوقين و المتعثرين في البرنامج، و تتوفر برامج مناسبة لدعم و تعزيز و مساندة كل فئة من هؤلاء الطلاب.				
6	يوفر البرنامج انشطة خارجية للطلاب في مجالات متنوعة لتطوير قدراتهم و مهاراتهم، و يتخذ البرنامج الاجراءات الملائمة لدعم و تشجيع مشاركتهم في هذه الانشطة.				
7	توفير فرص متكافئة للطلبة للتسجيل ضمن برنامج التعليم القانوني تراعي العرق و اللون و الدين و الجنس.				
8	يعتمد البرنامج الية فعالة للتواصل مع الخريجين و اشراكهم في فعالياته و انشطته، فضلا عن استطلاع آرائهم و الاستفادة من خبراتهم، و تقديم الدعم المناسب لهم، كما يوفر قواعد بيانات محدثة و شاملة عنهم.				
9	تقوم كلية القانون بإعتماد ونشر والالتزام				

	بسياسات الإجراءات القانونية الواجبة المكتوبة فيما يتعلق باتخاذ أي إجراء يؤثر سلبا على الوضع الجيد للطالب أو تخرجه.				
10	تضمن كلية القانون التي توفر أكثر من خيار تسجيل أو جدولة أن جميع الطلبة لديهم فرص متكافئة بشكل معقول للتسجيل في برنامج التعليم القانوني بكلية القانون، والمقررات التي يدرسها أعضاء هيئة التدريس بدوام كامل، وخدمات الطلبة ، والبرامج المشتركة للمناهج الدراسية، والمزايا التعليمية الأخرى. الفرص المتطابقة ليست مطلوبة.				
11	تطبق اليات فعالة لتقييم كفاية و جودة الخدمات المقدمة للطلاب و قياس رضاهم عنها، و يتم استخدام النتائج المتحصلة في عملية التحسين و التطوير.				
12	تقوم الكلية بتزويد جميع طلابها، بغض النظر عن خيار التسجيل أو الجدولة، بخدمات الطلبة الأساسية ، بما في ذلك الاحتفاظ بسجلات الطلبة الدقيقة، والإرشاد الأكاديمي، والمساعدات المالية واستشارات الديون، والإرشاد المهني لمساعدة الطلبة في اتخاذ خيارات مهنية سليمة والحصول على عمل. إذا لم تقدم الكلية هذه الخدمات الطلابية مباشرة، فعليها أن تثبت أن طلبتها يتمتعون بوصول معقول إلى هذه الخدمات من الجامعة التي هي جزء منها أو من مصادر أخرى.				

العنصر الثاني: مؤهلات القبول

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	تقوم الكلية بتضمين مؤهلات القبول في شروط القبول ونشرها الموقع الإلكتروني.				
2	تتخذ كلية القانون خطوات إضافية لإعلام الطلبة في حال وجود متطلبات أخرى للتفاضل				

العنصر الثالث: الافصاحات المطلوبة

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	تكون جميع المعلومات التي تبلغ عنها الكلية أو تنشرها أو توزعها كاملة ودقيقة و غير مظللة. على كلية القانون بذل العناية الواجبة في الحصول على هذه المعلومات والتحقق منها. قد تؤدي انتهاكات هذه الالتزامات إلى				

	عقوبات من القواعد الإجرائية للموافقة على كليات القانون.				
2	تتضمن سياسات معادلة الوحدات الدراسية في كلية القانون ، كحد أدنى: (i) بيان بالمعايير التي وضعتها الكلية فيما يتعلق بتحويل الوحدات الدراسية المكتسبة في مؤسسة أخرى؛ و (ii) قائمة بالمؤسسات، إن وجدت، التي أبرمت معها كلية القانون اتفاقية تتعلق بالتوظيف.				
3	تقوم الكلية بتوزيع البيانات المطلوبة على جميع المتقدمين الذين يتم تقديم منح دراسية مشروطة لهم في وقت تمديد عرض المنحة الدراسية.				
4	إذا كشفت الكلية علنا عن وضعها ككلية قانون يوافق عليها المجلس ، فعليها أن تفعل ذلك بدقة في الشكل والطريقة التي يوافق عليها المجلس.				

العنصر الرابع: شكاوى الطلبة التي تنطوي على الامتثال للمعايير

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	تقوم الكلية بوضع ونشر والامتثال لسياسات معالجة شكاوى الطلبة.				
2	تحتفظ كلية القانون بسجل لشكاوى الطلبة المقدمة خلال فترة الاعتماد الأخيرة. على أن يتضمن السجل تسوية الشكاوى.				

الادلة المطلوبة:

1. **أدلة العنصر الأول: سياسات قبول الطلبة: مثل**
   - توفر التعليمات الخاصة بشروط القبول الخاصة في الكلية ونشرها، واثبات ان هذه التعليمات تقدم للطلاب معلومات أساسية مثل متطلبات الدراسة، والخدمات المتاحة، والرسوم الدراسية، توصيف الخريج ، الساعات اللازمة للتخرج.
   - الأوامر الإدارية او التعليمات الموثقة بكتب رسمية والتي تظهر التزام الكلية بسياسات أمان البيانات وحمايتها لضمان سرية وسلامة معلومات الطلاب
   - استطلاعات موثقة تظهر استخدام الكلية لآليات فعالة لتقييم جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للطلاب ورضاهم عنها.
2. **أدلة العنصر الثاني: مؤهلات القبول: مثل**
   - توفر التعليمات ونشرها والخاصة بالمعايير والمؤهلات التي يجب أن يحققها الطلاب للقبول في الكلية او في حال وجود متطلبات أخرى للتفاضل بالقبول.
3. **أدلة العنصر الثالث: الافصاحات المطلوبة: مثل**
   - وثائق توضح الافصاحات المطلوبة من الطلاب خلال عملية القبول، مثل الوثائق الرسمية والمعلومات الشخصية.
4. **أدلة العنصر الرابع: شكاوى الطلبة: مثل**
   - الأوامر الإدارية الخاصة بتنظيم اليات استقبال شكاوى الطلاب وكيفية معالجتها والاوامر الإدارية التي تحدد المكلفين للقيام بهذه الاعمال وسجلات تدوين الشكاوى وتتبع مصيرها، مع بيان الية التقديم الالكتروني للشكاوى .

- بيان موثق بالاوامر الإدارية للإجراءات التي يمكن للطلاب اتخاذها في حالة الاستئناف على قرارات القبول أو القرار المتخذ بشان الشكوى.

المعيار الخامس: المكتبات و موارد المعلومات

العنصر الاول: الادارة

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	تتمتع كلية القانون باستقلال إداري كاف لتوجيه نمو وتطور مكتبة القانون والتحكم في استخدام مواردها				
2	يحدد مدير المكتبة القانونية والعميد سياسة المكتبة بالتشاور مع الكلية				
3	مدير المكتبة القانونية والعميد مسؤولان عن اختيار الموظفين واستبقائهم، وتوفير خدمات المكتبة، وتطوير المصادر وصيانتها				
4	تحدد ميزانية مكتبة القانون كجزء من ميزانية كلية القانون وتدار بنفس الطريقة التي تدار بها				
5	توفر المصادر القانونية اللازمة للبرنامج الدراسي، مثل المكتبة القانونية والمصادر الرقمية و قواعد البيانات القانونية المحدثة.				
6	تنوع المصادر المتاحة، بما في ذلك الكتب والمقالات العلمية و الدوريات و التقارير والتشريعات القانونية المحلية والدولية، وتأكيد توفر هذه المصادر للطلاب واعضاء هيئة التدريس.				
7	تقديم خدمات التوجيه و المساعدة في البحث القانوني للطلاب واعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك تقديم النصح و التوجيه في استخدام المصادر المختلفة وتطوير مهارات البحث القانوني.				
8	توفير الوصول السهل والفعال الى المصادر الرقمية، بما في ذلك قواعد البيانات القانونية و الارشيف القانوني الالكتروني، وتوفير التدريب على استخدامها.				
9	توفير مساحة ملائمة للمكتبة القانونية مع توفير البيئة الملائمة للدراسة والبحث، بما في ذلك الاماكن الهادئة والمناطق للاجتماعات والدراسة الجماعية.				
10	تقييم الخدمات المكتبية و مصادر المعلومات بشكل دوري والاستماع الى اراء الطلاب واعضاء هيئة التدريس حول جودة الخدمات والاقتراحات لتحسينها.				
11	تناسب عدد العاملين في المكتبة مع اعداد التدريسيين والطلبة بما يمكنهم من تقديم افضل				

	الخدمات المكتبية.				
12	تنوع الخدمات المكتبية المقدمة للطلبة والتدريسيين ومنتسبي الكلية بما يلبي احتياجات كل منهم.				

العنصر الثاني: الخدمات

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	تقوم مكتبة القانون بتوفير النطاق والعمق المناسبين للخدمات المرجعية والتعليمية والببليوغرافية وغيرها من الخدمات لتلبية احتياجات برامج التدريس والمنح الدراسية والبحث والخدمات في كلية الحقوق.				
2	تشمل المجموعة الأساسية لمكتبة القانون ما يلي: (1) الأعمال الهامة اللازمة لدعم برامج كلية القانون ؛ و (2) تلك الأدوات اللازمة لتحديد المعلومات القانونية الأولية والثانوية وتحديث المعلومات القانونية الأولية.				
3	فضلا عن المجموعة الرئيسية من المصادر الأساسية، توفر المكتبة القانونية أيضا مجموعة مصادر، من خلال التملك أو سهولة الاتاحة (1) تلبي الاحتياجات البحثية لطلبة كلية القانون، وتلبي متطلبات مناهج كلية القانون ، وتسهل تعليم طلبتها ؛ (2) تدعم التدريس والمنح الدراسية والبحث والمصالح الخدمية لأعضاء هيئة التدريس؛ (3) تخدم أهداف التدريس والمنح الدراسية والبحث والخدمة الخاصة بكلية القانون ؛ و (4) كاملة وحديثة وبكمية كافية أو متاحة باستمرار لتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس والطلبة.				
4	توفر المكتبة القانونية حيزا مناسبا ومعدات كافية للوصول إلى جميع المعلومات واستخدامها بأي شكل من الأشكال الممثلة في الفهارس.				

الادلة المطلوبة:

1. **أدلة العنصر الأول: المكتبات وإدارتها: مثل**
   - الأوامر الإدارية التي تظهر هيكلية المكتبة، بما في ذلك الهيكل التنظيمي والمسؤوليات الوظيفية.
   - المستندات الرسمية التي توضح الموارد المالية المخصصة للمكتبة، وعدد الموظفين، والمؤهلات العليا للمكتبيين.
2. **أدلة العنصر الثاني: الخدمات المكتبية: مثل**

- الأوامر والتعليمات المنشورة التي تبين الخدمات المتاحة في المكتبة، مثل الاستعارة، والبحث الأكاديمي، وخدمات النسخ والطباعة, بما فيها قائمة بالقواعد البيانات والمصادر الرقمية.
- السجلات الرسمية التي تظهر البنية التحتية التكنولوجية للمكتبة وكيفية استخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات وإتاحة الوصول إلى الموارد الرقمية.
- الأوامر الإدارية للدورات التدريبية وورش العمل التي تقدمها المكتبة لتطوير مهارات البحث للطلاب.
- الأوامر الإداري او التعليمات التي تحدد الإجراءات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية للموارد المكتبية والرقمية.
- إحصائيات موثقة حول استخدام المكتبة، مثل عدد الزوار، وعدد الاستعارات، واستخدام قواعد البيانات الرقمية.
- إجراءات إدارية موثقة اصوليا لاستبيانات تظهر مدى رضا المستخدمين عن الخدمات المكتبية والموارد.

المعيار السادس: المرافق ومصادر التمويل والتجهيزات

العنصر الاول: الموارد المادية

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	تتوفر لدى كلية القانون مرافق ومعدات وتكنولوجيا ودعم تقني يمكنها من العمل وفقا للمعايير وتنفيذ برنامجها للتعليم القانوني.				
2	توفير المرافق الاكاديمية و المساحات المناسبة للتدريس والادارة والبحث وكافة الانشطة العلمية في مجال القانون، ويتضمن ذلك القاعات الدراسية المجهزة بالتقنيات اللازمة، وغرف الادراة والمختبرات القانونية، والمكتبات القانونية، والمساحات العامة للطلاب، وغرف المحاضرات والاجتماعات، فضلا عن العيادة القانونية و المحكمة الافتراضية.				
3	توفير التجهيزات و المعدات اللازمة لدعم الابحاث و الدراسات في مجال القانون، ويشمل ذلك الوصول الى قواعد البيانات القانونية الخاصة بالبحث القانوني والموارد الاخرى التي تدعم الابحاث القانونية.				
4	توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لدعم العملية التعليمية و البحثية في الكلية، ويشمل ذلك توفير شبكة الانترنيت ذات السرعة العالية واجهزة الكومبيوتر و البرمجيات اللازمة.				
5	توفير خدمات التوجيه و الدعم الاكاديمي للطلاب و اعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك الاستشارة الاكاديمية و المساعدة في اختيار المقررات وتنظيم الجداول الدراسية والمشورة في مجالات البحث القانوني.				
6	ان تتوفر مرافق و معدات تلبي جميع متطلبات				

	الصحة و السلامة والراحة بما في ذلك المطعم واستراحة الطلبة والحدائق ودورات المياه.				
7	توفير بيئة امنة و صحية للطلاب و اعضاء هيئة التدريس، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة المرافق والمعدات وتطبيق اجراءات السلامة المناسبة.				
8	ان توفر كلية القانون امكانية وصول و جلوس معقولة للاشخاص ذوي الهمم.				
9	تقييم دوري للبنية التحتية و التجهيزات المتاحة و الاستماع الى اراء الطلاب واعضاء هيئة التدريس حول جودة المرافق والمصادر وتحسينها وفقا للاحتياجات الاكاديمية.				
10	توفر كلية القانون إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الهمم، بما يتفق مع القانون المعمول به.				

العنصر الثاني: الموارد المالية

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1	ضمان توفر التمويل المستدام للكلية وبرامجها الدراسية على المدى الطويل، يشمل ذلك توفير مصادر مالية مستدامة لتغطية تكاليف المحاضرات و البحث العلمي والبنية التحتية والخدمات الاكاديمية الاخرى.				
2	تكون الموارد المالية الحالية والمتوقعة المتاحة لكلية القانون كافية لكي تعمل وفقا للمعايير ولتنفيذ برنامجها للتعليم القانوني				
3	توجد خطة مالية وميزانية مستقلة للكلية لتنفيذ برامجها				
4	لا تمتثل كلية القانون للمعايير إذا كان وضعها المالي المتوقع له تأثير سلبي ومادي على قدرة الكلية في الامتثال للمعايير أو لتنفيذ برنامجها للتعليم القانوني				
5	توجد خطة مالية بناءاً على احتياجات الكلية لتنفيذ برنامجها الاكاديمي				

الادلة المطلوبة:

1. **أدلة العنصر الأول: الموارد المادية: مثل**
   - كافة الكتب والوثائق الرسمية والمحاضر والاوامر الادارية التي تؤيد وجود واستدامة المرافق الفعّالة وصيانتها دوريا وكذلك وجود التجهيزات الحديثة المتاحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، مثل القاعات الدراسية والمكتبة والأقسام العلمية والادارية، المساحات الخضراء والمناطق الترفيهية والصحية، الأقسام الداخلية، وسائل النقل داخل الحرم الجامعي ، النادي الطلابي.

2. **أدلة العنصر الثاني: الموارد المالية: مثل**
   - الأوامر الإدارية اومحاضر مجلس الكلية اوالمخاطبات والكتب الرسمية بشان مصادر التمويل، مثل:
     - ميزانيات الكلية وكيفية توزيع الأموال.
     - مشروعات تطوير أو توسيع الايرادات.
     - التبرعات والمنح الأكاديمية.
     - الرسوم الدراسية والمصادر الأخرى لتمويل البرامج.

   - الأوامر الإدارية اومحاضر مجلس الكلية التي تظهر كيفية تحسين واستخدام الموارد المادية بكفاءة، بما في ذلك البرامج البيئية والاستدامة.

   - الأوامر الإدارية اومحاضر مجلس الكلية او الإجراءات الموثقة بشكل رسمي والتي تظهر كيفية امتثال الانفاق المالي لمعايير الشفافية والنزاهة.

الفصل الثاني: تقرير التقييم الذاتي

تقديم

إن الآلية التي المتبناة من قبل المجلس الوطني لاعتماد برامج كليات القانون في العراق لتنفيذ برنامجه الخاص بالاعتماد البرامجي تعتمد في الغالب على تقرير التقييم الذاتي، وتقرير التقييم الذاتي يهدف إلى إشراك جميع الأقسام والشعب والوحدات داخل الكلية في مراجعة داخلية لكيفية تحقيق الكلية لأهدافها المعلنة، ويعد اكمال تقرير التقييم الذاتي البرنامجي جزء أساسي من إجراءات الاعتماد.

ويرمي المجلس الى أن يكون تقرير التقييم الذاتي حافزًا لتحسين المؤسسات والبرامج التي تستمر لفترة طويلة بعد الانتهاء من مراجعة الاعتماد الدورية. لذلك ينبغي تقييم نتائج العملية التعليمية فيما يتعلق بأهداف المؤسسة ومتطلبات المجلس الوطني لاعتماد برامج كليات القانون في تقرير التقييم الذاتي. على ان يتم تلخيص المفهوم والأهداف والمزايا المتوقعة لدراسة تقرير التقييم الذاتي في المخطط التالي:

- تحديد الأهداف فيما يتعلق بإعداد مخرجات كليات القانون وتوقعات المهنة والجمهور فيما يتعلق بكفاءة التعليم القانوني.
- تقييم نقاط القوة والضعف في ضوء الأهداف المعلنة ومعايير الاعتماد الوطني لبرامج كليات القانون.
- ربط كافة الاجراءات بالمجالات تؤمن التحسين في تنفيذ البرنامج التعليمي وكذلك قياس مدى استخدام الموارد بشكل فعال لذات الغرض.
- استيعاب العملية والمشاركة في التحليل الذاتي المطلوب للتخطيط والتحول الفعال.
- التركيز على الاهتمامات الحقيقية التي تؤمن أكبر فائدة، بما في ذلك نقاط القوة والقصور في البرنامج.
- إعداد خطط تحسين البرامج.

تنظيم تقرير التقييم الذاتي

تختار كل كلية / قسم القانون لجنة لتنظيم عملية التقييم الذاتي من خلال وضع الخطط ، وتشكيل فرق العمل ، وتوزيع المهام والمعايير على أعضاء فريق العمل ، وتحديد الإطار الزمني للعمل ، والتغلب على الصعوبات التي قد يواجهها الفريق. يليها الإعلان عن بدء عملية التقييم الذاتي ومتابعة التنفيذ وكتابة تقرير التقييم الذاتي، الذي ينبغي أن يتضمن ما يلي:

1. **صفحة العنوان:**

ينبغي أن تحتوي صفحة العنوان على اسم البرنامج والمؤسسة والعنوان والمدينة والدولة وطرق الاتصال كرقم الهاتف والبريد الإلكتروني الرسمي.

2. **جدول المحتويات:**

ينبغي أن يتضمن جدول المحتويات أقسامًا عن كل معيار من المعايير الستة وأي ملاحق ضرورية، ونقاط القوة والضعف لكل معيار ؛ جدول المطابقة وينبغي تحديد خطة التحسين وأرقام الصفحات لكل قسم.

3. **بيانات وصفية عن الكلية، وتتضمن:**

- اسم وعنوان الكلية.
- اسم عميد الكلية.
- عام التأسيس.
- الملف التعريفي للكلية.
- الدرجات الأكاديمية التي تمنحها الكلية.
- الأقسام والفروع العلمية.
- عدد الطلاب.
- عدد الخريجين.
- عدد أعضاء هيئة التدريس والموظفين.

4. **معايير الاعتماد لبرامج تعليم القانون:**

يجب أن يتضمن هذا المحور معايير الاعتماد الوطنية العراقية الستة لبرامج القانون، ويتناول مؤشرات كل معيار ويصف حقيقة ما حققته الكلية من هذه المعايير ، مع أهمية أن تقدم الكلية جميع الوثائق المطلوبة

لتحقيق المعايير. كما ورد في الفصل الاول من هذا الدليل وكما أقرها المجلس الوطني لاعتماد برامج كليات القانون في العراق. وتشمل المعايير ما يلي:

ت	المعيار	عدد العناصر	عدد المؤشرات
1	التنظيم والإدارة	5	20
2	برنامج التعليم القانوني	6	35
3	أعضاء الهيئة التدريسية	4	22
4	القبول و خدمات الطلبة	4	20
5	المكتبات و موارد المعلومات	2	16
6	المرافق ومصادر التمويل والتجهيزات	2	15

5. تحليل نقاط القوة والضعف وفقا للمعايير الاعتماد البرامجي لكليات القانون

ينبغي أن يتضمن هذا المحور نقاط القوة والضعف لكل معيار بناءً على وفاء الكلية بكل مؤشر من معايير الاعتماد لبرامج تعليم القانون. أستيفاء متطلبات المؤشر يعد نقطة قوة، إما إذا كانت متطلبات المؤشر غير متستوفاة في الكلية، فإنها تعتبر نقطة ضعف وتحتاج إلى تحسين، وهذا ينطبق أيضا على الاستيفاء الجزئي، الذي يتم إدراجه في خطة التحسين ايضا. وهذا المحور ينبغي أن يتضمن اقتراحات للتحسين تساعد في علاج وتحسين نقاط الضعف الموجودة.

6. جدول استيفاء المواصفات:

ينبغي أن يشير الجدول إلى ما إذا كان كل معيار مستوفى أم يحتاج إلى تحسين جزئي أم يحتاج إلى تحسين كامل. يجب أن يعتمد محتوى الجدول على المعايير والمؤشرات الموجودة في دليل معايير الاعتماد لبرامج تعليم القانون.

مثال على كيفية تنظيم الجدول:

رقم العنصر: اسم العنصر

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
1					
2					
3					

7. خطة التحسين والتطوير:

يتضمن هذا المحور خطة التحسين المطلوبة لكل معيار ، بناءً على نقاط الضعف التي تم تحديدها في المحاور السابقة.

ينبغي تنظيم خطة التحسين والتطوير في جدول يتضمن إجراءات التحسين التي تتخذها الكلية، والأفق الزمني المطلوب للانتهاء منها ، ومسؤوليات الكلية التنفيذية.

مثال على كيفية تنظيم الجدول:

المعيار	نقاط الضعف	إجراءات التحسين	مسؤولية التنفيذ	فترة التنفيذ

8. ملاحظات عامة

- **المستندات والأدلة المطلوبة:**

ينبغي على الكلية تقديم جميع المستندات والأدلة المحددة لكل معيار ولكل مؤشر ، اعتمادًا على ما مطلوب في دليل معايير الاعتماد البرامجي لكليات القانون.

- **يجب كتابة تقرير التقييم الذاتي بالطريقة التالية:**
  - مطبوع على ورق مقاس (A4) بمسافة بادئة (2.5) من كل جانب.
  - أن يكون حجم خط العناوين الرئيسية (18) والعناوين الفرعية (16) وكل النص المتبقي بحجم (14).
  - ترقيم جميع الصفحات باستثناء صفحة العنوان وصفحة المحتوى.
  - المسافة بين السطور يجب أن تكون (مسافة مفردة).

Republic of Iraq

Ministry Of Higher Education and Scientific Research
Supervision and Scientific Evaluation Apparatus

National Standards for Accreditation Colleges of Law in Iraq

National Accreditation Council for Iraqi Colleges of Law

First Edition/2024